

التقرير الشهري للسوق الكويتي اكتوبر 2021

ملخص التداول خلال شهر اكتوبر 2021

- أقفل المؤشر العام عند 7,107.72 نقطة مرتفعا بنسبة %3.54 منذ بداية الشهر، وبلغ المؤشر الرئيسي 5,978.20 نقطة مرتفعا بنسبة %6.40 منذ بداية الشهر، كما بلغ المؤشر الأول 7,692.82 نقطة مرتفعا بنسبة %2.62 منذ بداية الشهر.
- * بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية الشهر 41.81 مليار د.ك مرتفعة بنسبة %3.44 منذ بداية الشهر بارتفاع 29.21 % منذ بداية العام.
- * بلغت الكمية المتداولة للشهر 9.27 مليار سهم مرتفعة بنسبة %58.67 عن الشهر السابق.
- * بلغت القيمة المتداولة للشهر 1.24 مليار د.ك مرتفعة بنسبة %25.61 عن الشهر السابق.
- * بلغ عدد الصفقات للشهر 311,538 صفقة مرتفعة بنسبة %37.90 عن الشهر السابق.
- * حقق مؤشر السوق السعودي اعلى ارتفاعا بين الاسواق الخليجية بنسبة بلغت %3.54 منذ بداية الشهر، فيما شهد مؤشر سوق دبي ادنى ارتفاعا بنسبة بلغت %0.66 منذ بداية الشهر..

أداء المؤشرات

منذ بداية السنة	الأداء شهري	31-Oct-2021	30 SEP-2021	31-Dec-2020	البيان
28.16%	3.54%	7,107.72	6,864.83	5,546.0	المؤشر العام ع.س
31.32%	6.40%	5,978.20	5,618.67	4,552.4	المؤشر الرئيسي ع.س
27.13%	2.62%	7,692.82	7,496.50	6,051.1	المؤشر الأول ع.س
33.02%	4.77%	6,167.08	5,886.48	4,636.4	المؤشر الرئيسي 50 ع س

أداء بورصة الكويت أكتوبر 2021

- كما توقعنا بتقريرنا السابق فقد لعبت نتائج بعض الشركات المدرجة ولا سيما البنوك دورا هاما في استمرار النشاط بالسوق الكويتي نتيجة تخفيض معظم البنوك من نسبة المخصصات حيث ارتفعت كافة مؤشرات السوق بالإضافة الى ارتفاع معدا السيولة اليومية وواصلت القيمة السوقية ارتفاعها حيث بلغت 42 مليار د.ك تقريبا مرتفعة بأكثر من 29% منذ بداية العام ومن المتوقع ان يستمر هذا النشاط مع توالي اعلان الشركات عن أرباحها الربع سنوية مع عدم استبعاد ان يتخلل هذا النشاط عمليات جني أرباح في ظل الارتفاعات المتتالية التي حققتها كافة المؤشرات منذ بداية العام .

توصيات بعثة صندوق النقد الدولي عن الكويت (أكتوبر 2021) (المصدر بنك الكويت المركزي)

يوفد صندوق النقد الدولي بشكل دوري بعثات للدول الأعضاء بالصندوق وبعد انتهاء زيارة البعثة للكويت بتاريخ 10 أكتوبر 2021 بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي قمت البعثة بإصدار البيان الختامي لها والذي ركز على خمسة محاور رئيسية تشمل ما يلي :

1- التطورات الأخيرة والتوقعات والمخاطر في دولة الكويت

2- السياسات قصيرة الأجل لدعم التعافي الاقتصادي

3- السياسة المالية لتعزيز الاستدامة المالية

4- تعزيز النمو في القطاعات غير النفطية والتوظيف

5- السياسات النقدية والمالية لحماية الاستقرار المالي

حيث أشاد البيان بسياسة بنك الكويت المركزي النقدية والمالية والتي ساعدت في متانة الجهاز المصرفي بالكويت وتمتعه بأعلى المعدلات الائتمانية العالمية حيث بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنوك نحو 18.7%، وهو ما يفوق بشكل كبير الحد الأدنى المطلوب. وقد عزز بنك الكويت المركزي مؤخرًا تقنياته الخاصة باختبارات الضغط، وقد أظهرت تلك الاختبارات أن النظام المصرفي الكويتي لا يزال قوياً في مواجهة الصدمات الصعبة.

اوضح خبراء الصندوق إلى أن سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات لا تزال دعامة ملائمة للسياسة واشادت البعثة بإنشاء هيئة شرعية مركزية في أواخر عام 2020، وهي خطوة مرحب بها ومهمة لضمان التفسير المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في البنوك الإسلامية.

• أشاد البيان بنجاح الحكومة في التعامل مع جائحة كوفيد 19 بتطعيم أكثر من 70% من سكان الكويت.

• عرج التقرير إلى ضرورة الاهتمام بمصادر دخل مستدامة وخطورة الاعتماد على

النفط والحد من الهدر بالمصروفات (الرواتب – الدعم – البدلات وغيرها)

• ركز التقرير على ان الخلاف بين السلطتين أعاق انجاز الكثير من مشروعات القوانين

الهامة منها قانون الدين العام . في ظل عدم وجود احكام تشريعية للاستفادة من

صندوق احتياطي الأجيال القادمة (بالغ الضخامة) فان تمويل المالية العامة اعتمد

على السحب من الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام .

هل دخلت الكويت مرحلة الركود التضخمي؟

- من المتعارف عليه ان الركود عكس التضخم حيث ان الركود الاقتصادي يعني انخفاض تباطؤ الحركة الاقتصادية يصبحها انخفاض الأسعار وانخفاض فرص العمل وغيرها ... في حين يعني التضخم ارتفاع النشاط الاقتصادي وارتفاع فرص العمل ومن ثم ارتفاع معدلات الأسعار .
- الا انه برز في الآونة الأخيرة مصطلح جديد يسمى (الركود التضخمي) Stagflation أي ان هناك نمو اقتصادي ضعيف يرافقه تضخم وتحدث هذه الحالة عندما لا يكون هناك نمو اقتصادي ولكن يكون هناك ارتفاع في الأسعار.. ونعتقد ان البعض بالكويت بدأ يشعر بهذه الظاهرة في الآونة الأخيرة ... وهي في الحقيقة من أصعب المراحل التي يمر بها أي اقتصاد بالعالم. الا ان الكويت تمتلك المقومات الكفيلة بخروجها من هذه الحالة بشرط اتخاذ قرارات عاجله لتحفيز النمو وتنويع الإيرادات وتخفيض المصروفات والاهم هو تطبيق تلك القرارات على ارض الواقع وتوسيع الشراكة بين القطاع العام والخاص وزيادة الانفاق الرأسمالي والتركيز على تهيئة البنية التحتية لأحداث طفرة في كافة المجالات
- الجدير بالذكر ان الكويت تمتلك ثالث اكبر صندوق سيادي بالعالم بلغت قيمته في أكتوبر 2021 حوالي 693 مليار دولار مقارنة ب 534 مليار في يونيو 2021 مرتفعا بنسبة 30% تقريبا . الامر الذي يعطي ثقة عالمية بالوضع المالي للكويت ويتيح لها فرص الاقتراض الخارجي باقل معدلات الفائدة.

ماذا بعد ارتفاع النفط والتوافق السياسي؟

- سؤال يدور في اذهان جميع المتابعين محليا وخارجيا .. فعلى الصعيد المالي والاقتصادي أتت الرياح بما تشتهي السفن وتجاوز سعر برميل النفط الكويتي 80 دولارا للبرميل ومن المتوقع ان يصل الى معدلات اعلى في ظل عودة الأنشطة بمعظم طاقتها بعد الجمود في ظل جائحة كورونا .. الجدير بالذكر ان سعر التعادل في ميزانية دولة الكويت لعام 2021 هو 90 دولار للبرميل . والسؤال هل تستفيد الحكومة الحالية من هذا الارتفاع وتكون فرصة لاعادة النظر في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات الغير نفطية ؟ من جهة ووقف الهدر في المصروفات من جهة أخرى ؟
- وعلى الصعيد السياسي رحب الجميع بالانفراجة السياسية والتوافق الأخير بين السلطة التشريعية والتنفيذية والتي كانت سببا بالسابق في تعطيل إقرار الكثير من القوانين الهامة أهمها قانون الدين العام وغيرها ... ولعلها فرصه ذهبية قلما تتاح للحكومة ان تتضافر الظروف الاقتصادية والسياسية معا لخدمتها. التي يجب استغلالها وعدم اضعافها كما حدث كثيرا بالسابق فمع كل انخفاض للنفط يتم عمل أبحاث ودراسات وعقد ندوات وتوصيات وما ان يرتفع النفط نعود لنفس الممارسات بعينها . مع غياب رؤيه اقتصادية ومالية واضحة .. تتبعها قرارات من شأنها تحويل شعار (الكويت مركز مالي عالمي) الى حقيقة مثلما يحدث في معظم الدول الخليجية الأخرى ومن حق المواطن الكويتي ان يشعر بالغيرة لما وصلت اليه الكويت مقارنة بجيرانها التي كانت تسبقهم فاصبحوا يسبقونها !!!